نعوم تشومسكي

مسؤوليّة المثقّفين (*)

قبل عشرين سنة نشر «دوايت ماكدونالد» عدداً من المقالات في مجلّة السياسة عن مسؤوليّات الناس، وتحديداً المثقّفين منهم. وقد قرأتُ تلك المقالات في السنوات الأولى من دراستي الجامعيّة، بُعيد الحرب العالميّة الثانية، وأُتيح لي أن أُعيد قراءتها بعد شهورٍ قليلة. وإنّه ليبدو لي أنّ تلك المقالات لم تفقد شيئاً من قوّتها أو إقناعها. فماكدونالد معنيٌّ بمسألة ذنوب الحرب، إذْ يسأل إلى أيّ مدى كان الشعب الألماني أو الياباني مسؤولينْ عن الفظائع التي ارتكبتها حكومتاهما؟ ولا يلبث أن يوجّه السؤال إلينا، كما ينبغي له أن يفعل، فيسألنا: إلى أيّ مدى كان الشعب البريطاني أو الأمريكي مسؤولينْ عن القصف الوحشي الإرهابي على المدنيّين، وهو قصفٌ قد تطوّر بوصفه تقنيّةً حربيّةً تستخدمها الديموقراطيّات الغربيّة ليبلغ ذروَته في هيروشيما وناغازاكي، المدينتين اللّتين شهدتا اثنتين من أفظع جرائم التاريخ؟ لقد كان سؤالٌ كهذا بالنسبة لطالبٍ جامعيٍّ مثلي عامي ١٩٤٥/١٩٤٦، وبالنسبة لأناسٍ آخرين صاغتْ وعيَهم السياسي والأخلاقي أهوالُ الثلاثينات، وحربُ أثيوبيا، وعمليّات «التطهير» السوفياتي، وأحداثُ الصين، والحربُ الأهليّة الإسبانيّة، والفظائعُ النازيّة، وردودُ فعل الغرب على جميع تلك الأحداث، وتواطؤ هذا الغرب في ارتكابها جزئيّاً ـ أقول: لقد كان مثلُ ذلك السؤال ذا أهميّةٍ خاصّة ولذْعٍ خاصّ.

وبالنسبة لقضيّة مسؤوليّة المثقّفين، فإنّ ثمّة أسئلة أخرى لا تقلّ إقلاقاً عن ذلك السؤال. فالمثقّفون هم في وضعٍ يُتيح لهم أن يفضحوا أكاذيبَ الحكومات، وأن يحلّلوا الأفعالَ استناداً إلى أسبابها ودوافعها ونواياها التي غالباً ما تكون مخبّأة. والمثقّفون في العالم الغربي على الأقلّ يملكون القوّةَ التي تنبع من حرّيّتهم السياسيّة، ومن قدرتهم على امتلاك المعلومات، ومن حرّيّة التعبير. إنّ الديموقراطيّة الغربيّة توفّر لتلك الأقليّة المحظوظة الراحة والتدريب والتسهيلات التي تتيح لها ـ أي لتلك الأقليّة المثقّفة ـ البحثَ عن الحقيقة المخبّأةِ وراء حجابِ التحريف والتشويه والايديولوجيا والمصلحة الطبقيّة التي تُقدَّمُ لنا أحداثُ التاريخِ المعاصر عَبرها. وهكذا، فإنّ مسؤوليّة المثقّفين أعمقُ بكثير ممّا سمّاه ماكدونالد «مسؤوليّة الناس»، وذلك بسبب الامتيازات الخاصّة التي يتمتّع بها المثقّفون دون غيرهم.

والحقّ أنّ المسائل التي طرحها ماكدونالد منذ عشرين عاماً ماتزالُ وثيقةَ الصلة بواقعنا اليوم. فنحن لا نستطيع أن نمنع أنفسنا من السؤال عن درجة المسؤوليّة التي يتحمّلها الشعبُ الأمريكي عن الهجوم الوحشيّ الأمريكي على سكّان ڤيتنام الذين هم في معظمهم كاثوليّون بائسون، وهو هجومٌ يُعتبر وحشيّة أخرى تنضاف إلى ما يعتبره الآسيويّون «حقبةَ ڤاسكو دي غاما» في تاريخ العالم. وأمّا بالنسبة لمن وقف من بيننا متفرّجاً بصمتٍ وفتور في الوقت الذي كانت فيه هذه الكارثة تتشكّل على امتداد السنوات الماضية، فعلى أيّ صفحة من التاريخ تُرانا نجد موقعَنا الملائم؟ وحده الإنسانُ العديمُ الحسّ قادرٌ على الفرار من ذلك السؤال. وسوف أعود للتطرّق إليه بعد الإدلاء ببضعِ ملاحظاتٍ مبعثرةٍ بصدد مسؤوليّة المثقّفين وكيفيّةِ مواجهتهم تلكَ المسؤوليّةَ في منتصف الستّينات.

إنّ من مسؤوليّة المثقّفين أن يقولوا الحقيقة ويفضحوا الأكاذيب

إنّ من مسؤوليّة المثقّفين أن يقولوا الحقيقة ويفضحوا الأكاذيب. وقد يبدو هذا، على الأقلّ، أمراً بدهيّاً لا يحتاج إلى تعليق. غير أنّ هذا ليس صحيحاً. فالواقع أنّ ما اعتبرناه بدهيّاً ليس واضحاً على الإطلاق بالنسبة للمثقّف الحديث. وها هو «مارتين هايدغر» يكتب في واحدٍ من تصاريحه الموالية لأدولف هتلر عام ١٩٣٣ فيقول «إنّ الحقيقة هي كشفُ ما يمنحُ شعباً ما الثقةَ والوضوحَ والقوّةَ في العمل والمعرفة»؛ إنّ هذا النمط من «الحقيقة» وحده هو الذي تقع على

(*) خطاب ألقاه تشومسكي في جامعة هارفرد عام ١٩٦٦؛ راجع
The Chomsky Reader, ed. by James Peck (New York: Patheon pp. 59-82.

المرء ـ حسب هايدغر ـ مسؤوليّةُ قوله. لكنّ الأمريكيّين يميلون إلى أن يكونوا أكثر صراحةً: فحين طُلِب من «آرثر شليسنجر» في النيويورك تايمز (تشرين الثاني، ١٩٦٥) أن يفسّر التناقضَ بين ما قدّمه للنشر عن حادثة «خليج الخنازير»، من جهة، وما قدّمه للصحافة زمنَ الاعتداء [الأمريكي على الخليج الكوبي] من جهة ثانية، قال ببساطة إنّه كان يكذب! وما هي إلاّ أيّامٌ معدودةٌ حتّى امتدح جريدة النيويورك تايمز لأنّها أَخْفَتْ، هي الأخرى، المعلوماتِ عن الاعتداء المُخطَّط له «حرصاً على المصلحة الوطنيّة» بمقتضى التعريف الذي قدّمته مجموعةٌ من الأشخاص المغرورين المُضلَّلين الذين يمتدحهم «شليسنجر» في تقييمه الأخير لإدارة الرئيس كينيدي. أنْ يسعَدَ فردٌ ما بالكذب حرصاً على قضيّةٍ يعلم أنّها غير عادلة ليس أمراً ذا أهميّة استثنائيّة؛ غير أنّ ما يبعث على الاهتمام هو أنّ أحداثاً كهذه لا تثير إلاّ ردودَ فعلٍ طفيفة في أوساط المثقّفين؛ فلا أحد يشعر، على سبيل المثال، بأنّ ثمّة غرابةً في أن يُمنَحَ منصبٌ هامّ في دائرة الإنسانيّات لمؤرّخٍ يُحسُّ أنّ من واجبه أن يُقنع العالم بأنّ اجتياحاً مدعوماً من الولايات المتحدة لدولة مجاورة ليس في الحقيقة اجتياحاً! وماذا عن سلسلة الأكاذيب العصيّة على التصديق التي تقذف بها حكومتُنا ويقذف الناطقون باسمها بصدد أمورٍ معيّنة كالمفاوضات في ڤيتنام؟ فالواقع أنّ الحقائق معلومةٌ لكلّ من يرغب في العلم؛ فالصحافة الأجنبيّة والمحليّة قد وفّرت للقارئ وثائقَ تدحض كلَّ كذبةٍ تبرز؛ غيرَ أنّ جهازَ الدعاية الحكوميّة الأمريكيّة هو من القوّة بحيث أنّ المواطن الذي لا يتنكّبُ عناءَ القيام بمشروعٍ بحثيّ في الموضوع المطروح سيجد صعباً عليه أن يأمل في مجابهة البيانات الحكوميّة بالحقائق.

لقد بات الخداعُ والتشويه الرّسميّان اللّذان يحيقان بعمليّة الاجتياح الأمريكي لڤيتنام من المألوفيّة بحيث فقدا القدرةَ على الصَّدْم! ولهذا فإنّ ما يجدر تذكُّره هو أنّه على الرغم من أنّ مستويات جديدةً من الكلبيّة قد تمّ التوصُّل إليها، فإنّ لتلك الكلبيّة سوابقَ واضحةً قد تُقُبِّلت ههنا فيما مضى بقدرٍ كبير من التسامح. وإنّه من المفيد أن نقارن بين تصاريح الحكومة الأمريكيّة عند غزو غواتيمالا عام ١٩٥٤، واعتراف «آيزنهاور» ـ بل وتبجّحه، على وجه الدقّة ـ بعد عَقْدٍ على انتهاء ذلك الغزو بأنّ الطائرات الأمريكيّة قد أُرسلت «لمساعدة الغزاة»! بل إنّ النفاق لا يُعتبر مبرَّراً في لحظات الأزمة وحدها؛ ذلك أنّ «سكّان التخوم الجدد» يكادون لا يميّزون أنفسهم بالاهتمام الحارّ بالدقّة التاريخيّة، حتّى حين لا يُستَدْعَوْن لتوفير «غطاءٍ دعائيّ» للأعمال الجارية! فها إنّ «آرثر شليسنجر»، مثلاً، يصف قصف ڤيتنام الشماليّة والتصعيد العسكري الهائل في أوائل ١٩٦٥ بأنّه يستند إلى «حجّةٍ عقلانيّة تامّة»، ويقول: «مادام الڤيتكونغ يظنّون أنّهم سينتصرون، فإنّهم لن يكونوا معنيّين أبداً بأيّ نوعٍ من الحلّ التفاوضي». إنّ تاريخ تصريح «شليسنجر» هامّ؛ فلو أنّ إدلاءه به تمّ قبل ستّة شهور لكان من الجائز أن نعْزُوَه إلى الجهل. غير أنّ تصريحه ظهر بعدشهورٍ على تقارير إخباريّة تصدّرتْ عناوينَ الصحف وتحدّثتْ بالتفصيل عن مبادرات الأمم المتحدة والڤيتناميّين الشماليّين والسوڤيات، تلك المبادرات التي سبقت التصعيدَ الذي بدأ في شباط ١٩٦٥ واستمرَّ في الواقع طوالَ أسابيعَ متعدّدةٍ أعقبت القصفَ وطوالَ شهورٍ مضنية من البحث الذي قام به مراسلو واشنطن «مستميتين» في العثور على ظروف تُلطِّف الخداعَ المروّع الذي انكشف في النهاية. (ولقد كتب «شالمرز روبرتس»، مثلاً، وبسخرية لاواعية قائلاً إنّ أواخر شباط ١٩٦٥ «كادت ألاّ تشكّل بالنسبة لواشنطن لحظةً ملائمةً للمفاوضات على الإطلاق؛ ذلك أنّ جونسون... كان قد أعطى للتوّ أوامره بالقصف الأوّل على ڤيتنام الشماليّة ساعياً إلى جرّ «هانوي» إلى طاولة المؤتمر بحيث تكونُ «فِيَشُ» اللعب عند الطرف الأوّل أكثر تطابقاً مع «فِيَش» اللعب عند الطرف الآخر»). إنّ تصريح «شليسنجر» السابق الذكر لا يبدو، في هذه الحال، مثالاً على الخداع بقدر ما يبدو مثالاً على الازدراء: ازدراء جمهورٍ يُنتَظَرُ منه أنْ يتحمّلَ سياساتٍ كتلك بالصمتِ إنْ لم يكن بالموافقة.

***

ولننتقلْ إلى رجلٍ أكثرَ قرباً من صناعة القرار وتطبيقه، فنتأمّل بعضَ ما قاله «ولت روستو»، وهو الرجل الذي أضفى على إدارة كينيدي في الأمور الخارجيّة «نظرةً تاريخيّة واسعة» ـ حسب شليسنجر(!). فطبقاً لتحليل «روستو»، فإنّ حرب العصابات في الهند الصينيّة عام ١٩٦٤ قد شنّها ستالين؛ كما أنّ «هانوي» هي التي بادرت إلى تلك الحرب ضدّ ڤيتنام الجنوبيّة عام ١٩٥٨؛ وجسّ المخطِّطون الشيوعيُّون «نظام الدفاع في العالم الحرّ» وذلك في أذربيجان الشماليّة واليونان (حيث «دعم ستالين حروب عصابات مهمّة») وفقاً لخططٍ كانوا قد وضعوها بعناية عام ١٩٤٥؛ وأما في أوروبا الوسطى فلم يكن الاتحاد السوڤياتي «مستعدّاً لقبول حلٍّ يُزيل الاحتقانات الخطرة فيها على حساب تآكل بطيء للشيوعيّة في ألمانيا الشرقيّة» (من كتاب روستو، **الرؤية من الطابق السابع**، الصفحات ٣٩، ١٥٢، ٣٦، ١٤٨، ١٥٦ على التوالي).

إنّه لمن المثير أن نقارن ملاحظات «روستو» بدراساتٍ لأكاديميّين معنيّين حقّاً بالحوادث التاريخيّة. فملاحظته بصدد بدء ستالين للحرب الفيتناميّة الأولى عام ١٩٤٦ لا تستحقّ مجرّدَ الدحض. وأمّا مبادرة هانوي المزعومةُ إلى الحرب عام ١٩٥٨ فإنّ الأمر ههنا أكثر ضبابيّة؛ غير أنّ مصادر الحكومة نفسها (كمقالة «جورج كارفر»، محلِّل وكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة في مجلّة فورين أفيرز، نيسان ١٩٦٦) تقرّ بأنّ هانوي قد تلقّت عام ١٩٥٩ التقارير المباشرة الأولى عمّا أسماه «ديم»: حربَه الجزائريّة الخاصّة به، ويقرّ بأنّ هانوي قد صمّمت آنذاك فحسب على التورّط في الصراع؛ بل إنّ الواقع يشير إلى أنّ هانوي قد سعت في كانون الأوّل ١٩٥٨ - من بين عدة مساعٍ رفضتها على الدوام كلٌّ من حكومتيْ سايغون والولايات المتحدة - إلى إقامة علاقات ديبلوماسيّةٍ وتجاريّةٍ مع حكومة سايغون على أساس الإبقاء على الوضع القائم. وعلاوة على ذلك، فإنّ «روستو» لا يقدّم دليلاً واحداً على دعم ستالين للمقاتلين اليونانيّين؛ بل إنّ ستالين قد بدا - وإنْ لم تكن سجلّات التاريخ واضحة بهذا الصدد - غيرَ راضٍ عن النزعةِ المغامِرة لدى المقاتلين اليونانيّين الذين اعتبرهم مقوّضين للتسوية الامبرياليّة المُرضية التي أعقبتِ الحربَ العالميّةَ الثانية.

أمّا ملاحظة «روستو» عن الوضع في ألمانيا فهي أكثر لفتاً للنظر. فهو لم يجد من المناسب أن يذكر، على سبيل المثال، أنّ الرُّوسَ في آذار/نيسان ١٩٥٢ قد عرضوا توحيدَ ألمانيا في ظلّ انتخاباتٍ تخضع لإشرافٍ دوليّ، كما عرضوا انسحابَ جميعِ القوّاتِ خلال سنةٍ واحدة إذا قُدّمت لهم [أي للروس] ضمانةٌ بألاّ يُسمحَ لألمانيا الموحّدة العتيدة بالالتحاق بحلفٍ عسكريّ غربي. ونسي «روستو» لوهلة تقييمه الخاصّ لاستراتيجيّة إدارتي الرئيسيْن «ترومان» و«آيزنهاور» وهو: «تجنّب القيام بأيّ مفاوضات جدّيّة مع الاتحاد السوفياتي قبل أن تكون في مكنة الغرب مواجهةُ موسكو، كأمرٍ واقعٍ، وذلك بإعادة تسليح ألمانيا في إطارٍ أوروبي منظّم» (**الرؤية من الطابق السابع**، ص ٣٤٤ - ٣٤٥)؛ وهي استراتيجيّة تُشكّل بالتأكيد تحدّياً لاتفاقات «پوستدام».

غير أنّ أكثر ملاحظات «روستو» لفتاً للانتباه هي الملاحظة المتعلّقة بإيران. فالوقائع تشير إلى أنّه كانت ثمّة محاولةٌ روسيّةٌ لفرض حكومةٍ مواليةٍ للسوفيات في شمالي أذربيجان تتيح للاتحاد السوفياتي منفذاً للحصول على النفط الإيراني، وقد رفضتْ قوّةٌ انكليزيّة - أميركيّة عليا تلك المحاولة عام ١٩٤٦، وتمكّنتِ الإمبرياليّةُ الأقوى

> أيُّ قانون «طبيعيّ» يتيح لإيران أن تقع - هي وإمكانيّاتها - في نطاق السيطرة الغربيّة؟

من الحصول على حقوقٍ كاملةٍ في النفط الإيراني، ومن فرض حكومة إيرانيّة موالية للغرب. وإنّنا لنذكر ما حدث حين سعتْ أوّلُ حكومة إيرانيّة [حكومة مصدّق] تحظى بشيءٍ من التأييد الشعبي، في مرحلة وجيزة في أوائل الخمسينات، إلى أن تبحث في إمكانيّة تحقيق الفكرة «الغريبة» القائلة بوجوب أن يكون نفطُ الإيرانيّين للإيرانيّين! غير أنّ ما يثير الاهتمام هو وصف «روستو» للأذربيجانيّين الشماليّين بأنّهم جزءٌ «من النطاق الدفاعي للعالم الحرّ». إنّه سيكون تافهاً، عند هذا الحدّ، أن نعلّق على خسّة عبارة «العالم الحرّ»؛ فأيُّ قانونٍ طبيعيّ يتيح لإيران أن تقع - هي وإمكانيّاتها - في نطاق السيطرة الغربيّة؟ إنّ الافتراض «المهذّب» بأنّ إيران تقع بالفعل في ذلك النطاق لهو أكثرُ الأدلّة كشفاً على التوجّهات الأمريكيّة العميقة للتعامل مع قضايا السياسة الخارجيّة.

***

وبالإضافة إلى هذا القدر المتزايد من انعدام الاهتمام بالحقيقة، فإنّنا نجد في بعض البيانات الأمريكيّة الأخيرة سذاجةً حقيقيّة أو زائفة بصدد الأعمال الأمريكيّة، وهي سذاجة تبلغ شأواً مروّعاً. فقد وصف «آرثر شليسنجر» مؤخّراً سياسات الإدارة الأمريكيّة تجاه ڤيتنام عام ١٩٥٤ بأنّها قد كانت «جزءاً من برنامجنا الشامل المعبّر عن نيّتنا الحسنة تجاه العالم». إنّ مثل هذا الوصف - إنْ لم يُقصد أن يكون تهكّمياً - يكشفُ عن كليبّة هائلةٍ أو عجزٍ يفوق التعليقَ عن فهمِ ظواهرَ أوّليّةٍ في التاريخ المعاصر. وما ترى المرء يقول في شهادة «توماس شيلينغ» أمام «لجنة الشؤون الخارجيّة» في ٢٧ كانون الأوّل ١٩٦٦ حين يبحث في الخطريْن العظيمين المتأتّيْن عن إمكانيّة تحوّل آسيا إلى الشيوعيّة؟ إنّ مثل هذه الإمكانيّة سوف تحرم - في رأيه - «الولايات المتحدة وما نسمّيه الحضارةَ الغربيّة من أجزاءٍ كبيرةٍ من العالم الفقير، الملوّن، المعادي لنا بالقوّة»؛ كما أنّ «دولةً كالولايات المتحدة لن تستطيع، على الأرجح، أن تحافظ على ثقتها بنفسها إنْ هي أقرّت بأنّ أعظمَ أمرٍ سعت إلى تحقيقه - وتحديداً: إقامة أُسسِ الاحترامِ والرفاهية والحكم الديموقراطي في العالم المتخلّف - قد فشل، أو أنّه محاولةٌ لن نسْعى إلى القيام بها مرّةً أخرى». أن يُصدر

شخصٌ يمتلك ولو معرفةً ضئيلة بتاريخ السياسة الخارجيّة الأمريكيّة عباراتٍ كتلك [التي أصدرها «روستو»] لهو أمرٌ يفوق قدرتنا على التصديق!

إنّه أمرٌ يفوق التصديق إنْ نحن لم ننظر إلى الأمور من زاويتها التاريخيّة وإنْ لم نضع تلك العباراتِ في سياقِ أخلاقويّة الماضي المنافقة: أي في سياق أقوال الرئيس «ويلسون»، مثلاً، الذي كان يريد أن يعلّمَ شعوبَ أمريكا اللاتينيّة فنَّ الحكم الجيّد، وهو الذي كتب عام ١٩٠٢ يقول إنّ من «واجبنا الخاصّ» أن نعلّم الشعوبَ المستعمَرَة «النظامَ وضبطَ النفس... وعادةَ ممارسةِ القانونِ والطاعة»؛ أو في سياق أقوال الإرساليّات (عام ١٨٤٠)، وهي التي وصفت حروبَ الأفيون البشعَة والمحقِّرَة بأنّها «نتيجةُ لخطّةِ الله الرائعة في جعل خُبثِ الناس أمراً مسهّلاً لأهدافه الرحيمة تجاه الصين، وذلك عبر اختراق جدران عزلتها وجلب هذه الامبراطوريّة إلى احتكاك أكثر مباشرة بالأمم الغربيّة والمسيحيّة»؛ أو في سياق أقوال أ. أ. بيرل في الزمن الحاضر حين يعلّق على الغزو الدومينيكي فيجرؤ على أن يعزُوَ مشاكلَ الدول الكاريبيّة للامبرياليّة الروسيّة (**نيويورك تايمز بوك ريفيو**، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٦).

***

وتأمّلْ أخيراً ملاحظات «هنري كيسنجر» التي يختتم بها عرضه لسياسة أميركا حيال ڤيتنام، وهو عرضٌ قدّمه في إطار نقاشٍ تلفزيونيّ دار بين جامعتيْ هارڤرد وأوكسفورد. فقد لاحظ، بشيءٍ من الأسى، أنّ أكثرَ ما يزعجه هو أنّ الآخرين يشكّكون في **دوافعنا** لا في **حكمتنا**؛ وهي ملاحظة لافتة للنظر لكونها قادمةً من إنسانٍ همُّه المهنيّ هو التحليل السياسي، أي تحليل أفعال الحكومات بحسب **دوافعها** التي لا تُعبّر عنها الدعاوي الرسميّةُ، وقد لا يدركها إلّا بغموض أولئك الذين يوجّهون تلك الأفعال. إنّ تحليلَ التصرّفات السياسيّة التي يقوم بها الروسُ أو الفرنسيُّون أو التنزانيّون، حين يشكّك في دوافعهم ويُؤوّل أفعالهم بحسب مصالحهم الطويلة المدى التي قد تكون مخبّأة وراء الخطابات الرسميّة ـ أقول إنّ مثل ذلك التحليل لا يُزعج كيسنجر وأضرابه! أمّا أن تكون دوافعُ **الأمريكيّين** صافيةً غيرَ خاضعة للتحليل فذلك أمرٌ يجب أن يُسلَّمَ به! إنّ «براءةً» كهذه ـ على رغم عدم جدّتها في التاريخ الثقافي الأمريكي أو في تاريخ الاعتذاريّة الامبرياليّة عامّةً ـ لتغدو أكثرَ بعثاً على الاشمئزاز كلّما أصبحت السلطة التي تخدمها أكثرَ هيمنة على أحداث العالم وأقدرَ، بالتالي، على صياغة الأباطيلِ المطلقةِ التي تَعرضها لنا وسائلُ الإعلام يوميّاً. فالحال أنّنا لسنا، على الإطلاق، القوّةَ الأولى في التاريخ التي تجمع بين المصالحِ الماديّة والقدرةِ التقنيّةِ العظيمةِ والتجاهلِ المطلقِ لمعاناةِ الجماعات السفلى ومأساتها. غير أنّ تراثنا العريق في السذاجة وادّعاء امتلاك الحقّ دون غيرنا ـ وهو تراثٌ يزيّف تاريخنا الثقافيّ الفعليّ ـ يجب أن ينبّه العالم الثالث، إنْ كان ثمّة ضرورة لمثل هذا التنبيه، إلى كيفيّة تأويل تصاريحنا عن الإخلاص والنوايا الحميدة على النحو الصحيح!

إنّ تُراثنا العريق في ادّعاء امتلاك الحقّ دون غيرنا يجب أن ينبّه العالم الثالث إلى كيفيّة تأويل تصاريح إدارتنا الأمريكيّة، عن النوايا الحميدة لسياستنا الخارجيّة، على النحو الصحيح!

إنّ على من يتطلّع إلى إشراك المثقّفين الأكاديميّين في السياسة أن يتأمّل بعناية الافتراضاتِ الأساسيّةَ لمثل تلك الأقوال... صحيح أنّ «آرثر شليسنجر» قد اعترض على غزو خليج الخنازير واعتبره «فكرةً سيّئةً جدّاً»، لكن اعتباره هذا لم يكن مردّه إلى رفضه مفهومَ دعمِ محاولةٍ خارجيّةٍ للإطاحةِ بفيدل كاسترو ـ ذلك أنّ ردّ فعلٍ كهذا سيكون «عاطفيّاً» بحتاً، وهو ما لا يمكن أن يُظنّ في إنسانٍ «واقعيٍّ» صارم التفكير [كشليسنجر] ـ وإنّما مردّه إلى صعوبة نجاح ذلك الخداع. إنّ الغزو، في رأيه، قد كان رديء الإعداد، لكنّه لم يكن في حدّ ذاته مرفوضاً (راجع كتابه **ألف يوم: جون كنيدي في البيت الأبيض**، ١٩٦٥، ص ٢٥٢). وعلى النحو نفسه يورد شليسنجر، برضىً، تقييمَ الرئيس كنيدي «الواقعيّ» للوضع الناشئ عن اغتيال «تروهيليو»؛ يقول كنيدي: «ثمّة ثلاثة احتمالات تحظى برضانا حسب تسلسلها التنازلي: نظامٌ ديموقراطيٌّ محترم، وإلّا فاستمرار نظام تروهيليو، وإلّا فنظام كاستروي. إنّ علينا أن نهدف إلى تحقيق الأمر الأوّل، غير أنّنا لا نستطيع حقّاً أن نتخلّى عن الأمر الثاني، حتّى نتأكّد أنّه بمكنتنا أن نتجنّب الثالث»! (المصدر السابق، ص ٧٦٩). والسبب في أنّ الاحتمال الثالث يفوق طاقتنا يأتي تفصيله في صفحةٍ لاحقةٍ إذ يقولُ شليسنجر: «إنّ النجاح الشيوعي في أمريكا اللاتينيّة سوف يوجّه لطمةً أقسى إلى قوّة الولايات المتحدة

ونفوذها». وبالطبع فإنّنا [أي الإدارة الأمريكيّة] لن نتمكّن من الجزم بتجنّب الاحتمال الثالث، ولهذا فإنّنا سنرضى عملياً بالاحتمال الثاني على الدوام، كما هو حالنا، مثلاً، في البرازيل والأرجنتين.

وتأمّلْ أيضاً آراء «والت روستو» في السياسة الأمريكيّة في آسيا (راجع كتابه الذي شاركه في تأليفه ر. و. هاتش، وهو بعنوان **سياسة أمريكيّة في آسيا، ١٩٥٥**). فهو يرى أنّ الأساس الذي ينبغي أن نبني سياستنا عليه هو أنّنا «مهدّدون بشكلٍ مفتوحٍ ونشعر بالتهديد القادم من الصين الشيوعيّة». أمّا أن نُثبت أنّنا مهدّدون فهذا أمرٌ غيرُ ضروريّ ولا يستحقّ اهتمامنا، بل يكفي أن «نشعر» بأنّنا مهدّدون! وهو يرى أنّ على سياستنا أن تستند إلى تراثنا الوطني ومصالحنا الوطنيّة؛ وهو يلخّص تراثنا ذاك بالكلمات التالية: «لقد كرّس الأمريكيُّون أنفسهم على امتداد القرن التاسع عشر، وعن وعيٍ تام، لبسط مبادئهم وسلطتهم على هذه القارّة»، مستخدمين «مبدأ مونرو، ذلك المفهوم المطّاط نوعاً ما»، وباسطين ـ بالطبع ـ «المصالحَ الأمريكيّة إلى الألاسكا وجزر الباسيفيك... إنّ إصرارنا على الاستسلام غير المشروط وعلى فكرة الاحتلال عقب انتهاء الحرب قد مثّل صيغة المصالح الأمنيّة الأمريكيّة في أوروبا وآسيا». هذا عن «تراثنا الوطني»(!). أمّا بالنسبة لـ «مصالحنا» فالأمر [بالنسبة لروستو] هو بالبساطة عينها: فمن الأمور الأساسيّة أن تكون «مصلحتُنا العميقة هي في أن تتطوّر المجتمعات في الخارج وتقوّي العواملَ التي تُعلي من كرامةِ الفرد في مواجهة الدولة وتحميها»، وينبغي في الوقت ذاته أن «نجابه التهديد الايديولوجي»، وهو تحديداً: «احتمال أن يُثبت الشيوعيُّون الصينيُّون ـ من خلال التطوّر في الصين ـ أنّ الأساليبَ الشيوعيّة أفضلُ من الأساليب الديموقراطيّة وأسرع». غير أنّ «روستو» لا يذكر شيئاً عن أولئك الناس في الحضارات الآسيويّة الذين يمكن ألاّ يَكون «مفهومُنا عن العلاقة المثلى بين الفرد والدولة» هو القيمة الهامّة الوحيدة بالنسبة لهم؛ أولئك الناس الذين قد يكونون مهتمّين، مثلاً، بالحفاظ على «كرامة الفرد» في مواجهة **تركّزات الرساميل الأجنبيّة والمحليّة** أو في مواجهةَ البُنى شبه الإقطاعيّة (كالديكتاتوريات من النوع التروهيليوي)، وهي البُنى التي أدخلتها إلى البلاد أو حافظتْ على سطوتها الأسلحةُ الأمريكيّةُ. ويُنبّهُ «روستو» وشريكُه عباراتهما تلك بالإشارة إلى «أنظمتنا الدينيّة والأخلاقيّة» وإلى «مفاهيمنا المُسْهَبَة والمعقّدة» التي يجدها العقلُ الآسيوي «أعصى على الاستيعاب» من العقيدة الماركسيّة، علاوة على أنّها أنظمة ومفاهيم «شديدةُ الإقلاق لبعض الآسيويّين» بسبب «خلّوها الشديد من الدوغمائيّة [الجمود العقائدي]».

إنّ «إسهامات» ثقافيّة كتلك [التي يقوم بها «روستو» وأضرابه] توحي بضرورة تصحيح ملاحظة الجنرال ديغول في مذكّراته، ومؤدّاها أنّ للأمريكيّين «رغبة في السلطة لكنّها رغبةٌ تتقنّع بالمثاليّة». فالواقع أنّ تلك الرغبة لا تتقنّع بالمثاليّة بقدر ما تغرق في الحماقة. ولقد قدّم المثقّفون الأكاديميّون [الأمريكيون] إسهامَهم الفريدَ في خلق هذه الصورةَ المؤسفة!

***

النقد «الهستيري» حسب مثقّفي الإدارة الأمريكيّة هو النقد الذي يتحدّى حقّ الولايات المتحدة في بسط سيطرتها مادام ذلك البَسْط ممكناً!

ولكنْ، لنعدْ إلى حرب ڤيتنام والردود التي أثارتها في أوساط المثقّفين الأمريكيّين. إنّ سمةً لافتةً للنظر في النقاش الدائر حول السياسة الأمريكيّة في جنوبي شرق آسيا هي التمييزُ الشائعُ بين «النقد المسؤول» من جهة، والنقد «العاطفي» أو «الوجداني» أو «الهستيري»، من جهة أُخرى. وإنّ شيئاً كثيراً سوف نتعلّمه من دراسة متنبّهة للطريقة التي يتمّ بموجبها ذلك التمييزُ. فـ «النقّاد الهستيريُّون» يُعرَّفون، كما يظهر، برفضهم اللاعقلاني لـ «بدهيّة» أساسيّة واحدة؛ وهي ـ بالتحديد ـ حقُّ الولايات المتحدة في بسط قوّتها وسيطرتها من دون أيّ ضابط مادام ذلك البسطُ ممكناً. أمّا النقدُ «المسؤول» فإنّه لا يتحدّى تلك البدهيّة، وإنّما يقدّم بدلاً من ذلك أطروحةً تقول بأنّنا قد لا نستطيع على الأرجح أن «ننجح» في مساعينا في هذا الزمن وهذا المكان بالذات من غير أن «نتعرّض لعواقبَ وخيمةٍ».

إنّ تمييزاً من ذلك النوع هو ما يبدو أنّ «ايرفين كريستول» قد قصد إليه في تحليله، مثلاً، لظاهرة الاحتجاجات على السياسة الأمريكيّة في ڤيتنام (راجع مجلّة **إنكاونتر**، آب ١٩٦٥). فهو يقابل بينَ النقّاد «المسؤولين»، أمثال «والتر ليبمان» ونقّاد جريدة **النيويورك تايمز** والسيناتور فولبرايت، من جهة، وبين «حركة الندوات

الجامعيّة» [التي كان يقيمها المعارضون] من جهة أخرى، ليؤكّد أنّ ليپمان ـ خلافاً للمحتجّين في الجامعات ـ لا «يتورّط في افتراضاتٍ وقحةٍ عمّا تكونُ عليه رغبةُ الشعب الڤيتنامي حقّاً (وهو ما لا يهتمّ به ليپمان كثيراً كما هو واضح)»(*)، ولا في التأويلات القانونيّة عمّا إذا كان ما يحدث في جنوبي ڤيتنام عدواناً أو ثورة وما هو مَدَاهُما في كُلّ حال. إنّ «كريستول» يتبنّى وجهة نظر «السياسة الواقعيّة» (Realpolitik)، بل إنّه يبحث ـ كما يبدو ـ في إمكانيّة حرب نوويّة ضدّ الصّين في الحالات القصوى». إنّ ما يفعله «ليپمان» لهو أمر جديرٌ بالثناء، في رأي «كريستول»، وهو أفضل من كلام الناس «اللاعقلانيّين والايديولوجيّين» الموجودين في حركة الندوات الجامعيّة الاحتجاجيّة الذين تحرّكهم في الغالب ـ على ما يبدو ـ سخافاتٌ من نوع «العداء المبسّط والعفيف للامبرياليّة»، أو يُلقون «خطباً رنّانة في بنية السلطة»، أو ينحطُّون أحياناً إلى درك قراءة «المقالات والتقارير التي تكتبها الصحافةُ الأجنبيّة عن الوجود الأمريكي في ڤيتنام». وعلاوة على ذلك، فإنّ أولئك الناس البغيضين [في رأي كريستول] كثيراً ما يكونون علماء نفس، أو علماء رياضيّات، أو كيميائيّين، أو فلاسفة (وبالمناسبة، فإنّ أكثر الناس جهراً باحتجاجهم على سياسة الاتحاد السوڤياتي هناك هم في العادة من الأطبّاء والمثقّفين الأدباء وغير ذلك من الأشخاص البعيدين عن ممارسة السلطة)(*)، بدل أن يكونوا من الناس الذين يقيمون اتّصالات بواشنطن [مركز صناعةِ القرار السياسي] ويدركون بالطبع أنّهم «في حال حصولهم على فكرةٍ جديدةٍ وجيّدةٍ عن ڤيتنام فإنّهم سيحظوْن بفرصة الإدلاء بشهاداتهم في واشنطن، وعلى نحوٍ فوريّ وجدير بالاحترام».

***

إنّي لست معنيّاً هَهنا بالبحث عمّا إذا كان وصف «كريستول» لحركة الاحتجاج والمعارضة دقيقاً أم لا، غير أنّي معنيٌّ بالافتراضات التي يُعبّر عنها ذلك الوصف بصددِ أسئلةٍ من النوع التالي: هل نقاءُ الدوافع الأمريكيّة أمرٌ غير قابل للنقاش وخارجٌ عن موضوع البحث؟ وهل ينبغي تركُ القرارات لـ «الخبراء» ذوي الاتصالات الوثيقة بواشنطن [عاصمة القرار]؟ وإذا افترضنا أنّ هؤلاء يحوزون المعرفةَ والمبادئَ اللازبة لاتّخاذ «أفضل» قرار فهل سيتخذونه على نحوٍ ثابت؟ والسؤال الذي يسبق تلك الأسئلة من الناحية المنطقيّة هو التالي: هل «الخبرةُ» قابلةٌ للتطبيق في هذا المجال ـ أي: هل ثمّة إطارٌ مشتملٌ على النظريّة والمعلومات اللازمة، ولكنّه غيرُ موجودٍ في المجال العام، ويمكن تطبيقُه في تحليل السياسة الخارجيّة أو يمكن أن يُثبت صوابَ الإجراءات [الأمريكيّة] الحاليّة بطريقةٍ يعجز عن فهمها علماءُ النفس والحساب والكيمياء والفلسفة؟.

إنّ «كريستول» لا يعرض هذه الأسئلة على بساط التمحيص المباشر، غير أنّ مواقفه تقتضي ضمناً إجاباتٍ ما، وإجاباته هذه هي في جميع الأحوال خاطئة. ذلك أنّ العدوانيّة الأمريكيّة، بغضّ النظر عن تقنيعها بالخطابيّة الورعة [الزائفة]، هي قوّةٌ طاغيةٌ في الشؤون العالميّة، ويجب تحليلُها بموجب مسبّباتها ودوافعها. ليس ثمّة إطار نظري، ولا إطار من المعلومات اللازمة، عصيّان على الشخص العاديّ، ويجعلان السياسة [الحكوميّة] معصومةً عن النقد. فحين تُطبَّقُ «المعرفة الخبيرة» على الشؤون العالميّة، فإنّه سيكون ملائماً للمرء ـ بل سيكون من **الضروري** بالنسبة للمرء الذي يملك أدنى قدرٍ من الاستقامة ـ أن يضع نوعيّةَ تلك المعرفة والأهداف التي تخدمها على بساط البحث. إنّ حقائق من هذا النوع لهي أوضح من أن تستدعي نقاشاً موسّعاً!

ويقدّم «ماكجورج باندي» في مقالته (**فورين أفيرز**، عدد ٤٥) تصحيحاً لإيمان «كريستول» الغريب في انفتاح الإدارة الأمريكيّة على تفكير جديدٍ بصدد ڤيتنام. فهو يلاحظ بحقّ أنّ النقاش عن ڤيتنام على الساحة الرئيسيّة يدور حول «التكتيكات لا الأساسيّات»، وإنْ كان يُضيف أنّ ثمّة متهوّرين. ففي وسط الحلبة هناك، بالطبع، الرئيس الأميركي (الذي «أعاد التأكيد بجلال» في زيارته الأخيرة لآسيا على «مصلحتنا في تقدّم الشعوب عبر الپاسيفيك»)، وهناك مستشاروه الذين يستحقّون «الدعم المتفهّم من قِبل أولئك الذين يطالبون بالتحلّي بضبط النفس في الأعمال [العسكريّة]». إنّ الرئيس ومستشاريه هم الذين يعود إليهم [حسب باندي] الفضلُ في كون «القصفِ على ڤيتنام الشماليّة هو الأدقُّ والأكثر ضبطاً للنفس في الأعمال الحربيّة الحديثة»؛ وإنّها لعناية مفرطة يقدّرها السكّان ـ أو من كانوا يسكنون ـ في «نام دينه» و«فوولي» و«ڤينه»!! إنّ الرئيس ومستشاريه هم الذين يعود إليهم «الفضل» **كذلك** في الأحداث التي يصفها تقرير «مالكولم براوني» في أيّار ١٩٦٥ حين يقول: «في جنوبي ڤيتنام، أعلنت أجزاءٌ ضخمةٌ من البلاد مناطقَ يُستَحلُّ فيها القصفُ على مداه (free - bombing zones)، بحيث أنّ كُلَّ متحرّكٍ يغدو هدفاً مشروعاً. ولقد انصبّت عشراتُ آلاف الأطنان من القنابل والصواريخ ونيران النابالم والمدافع على تلك الأجزاء

(*) التعليق بين المزدوجين هو لتشومسكي.

الشاسعة كلّ أسبوع. وإنّ قوانين الصدفة وحدها تنبئ بأنّ سفك الدماء قد كان غزيراً جدّاً من جرّاء هذه الغارات!

ولحسن حظّ الدول النامية فإنّ «باندي» يطمئننا بأنّ «الديموقراطيّة الأمريكيّة لا تطيق الامبرياليّة»، وأنّ «الرّصيد الذي تمتلكه أميركا من التجربة والفهم والعطف والمعرفة البسيطة هو الأكثر وقعاً في النفوس في العالم اليوم»(...).

***

[ويتحدّث تشومسكي هنا عن شهادة البروفسور «دايڤيد رووي» من جامعة يال أمام لجنة الشؤون الخارجيّة في واشنطن، كمثالٍ على «الأفكار الجديدة الجيِّدة عن ڤيتنام» حسب زعم المثقّفين المحافظين، فيقول:]

في الستّينات اقترح البروفسور «رووي» على الولايات المتحدة أن تشتري فائض القمح الكندي والأسترالي لكي تحصل مجاعة عامّة في الصين! ورأى أحد الكهنة أنّ الڤيتناميين سيرحِّبون بقصف الأمريكيّين إيّاهم من أجل أن يصيروا أحراراً!

إنّ البروفسور «رووي» يقترح على الولايات المتحدة أن تشتري كلّ فائض القمح الكندي والأوسترالي، لكي تحصل مجاعةٌ عامّةٌ في الصين(*). وكلماته هي التالية: «أودّ أن ألفت نظركم إلى أنّني لا أتحدَّث عن ذلك الأمر بوصفه سلاحاً ضد الشعب الصيني. إنّ ذلك ما سوف يحدث، لكنّه لن يحدث إلّا بشكل تصادفيّ. بل إنّ ذلك السلاح سيكون سلاحاً ضد الحكومة، لأنّ الاستقرار الداخلي في تلك البلاد لا يمكن أن تسنده حكومةٌ غيرُ حليفة للولايات المتحدة في وجه التجويع العام». إنّ البروفسور «رووي» لا يجوز شيئاً من الأخلاقيّة العاطفيّة التي قد تدفع شخصاً ما إلى أن يُقارن بين اقتراحه ذاك وسياسة ألمانيا الهتلريّة المسمّاة «أوستپوليتيك» مثلاً(*). ولا يخاف من عواقب سياساته على الأمم الآسيويّة الأخرى، كاليابان مثلاً، بل إنّه يطمئننا ـ نظراً «لألفته الطويلة بالمسائل اليابانيّة» ـ بأنّ اليابانيين هم «قبل كلّ شيء شعب يحترم القوّة والحزم»، ولذلك فإنّهم «لن ينزعجوا كثيراً من السياسة الأمريكيّة في ڤيتنام، تلك السياسة التي تنطلق من موقع القوّة وتطمح إلى أن تجد حلاً يستند إلى فرض قوّتنا على الشعب الذي نعاديه». إنّ ما سيزعج اليابانيّين ـ حسب «رووي» ـ إنّما هو «سياسة التردّد، سياسة رفض مجابهة المشاكل [في الصين وڤيتنام] وعدم تحمّل مسؤوليّاتنا هناك على نحوٍ ايجابيّ»، أي السياسة التي ذكرناها للتوّ. إنّ اقتناع اليابانيّين «بأنّنا غير راغبين في استعمال القوّة التي يعرفون أنّنا نمتلكها قد يزعج الشعبَ الياباني كثيراً ويؤذي العلاقاتِ الصدوقة التي تربطهم بنا». بل إنّ استعمالاً كاملاً للقوّة الأمريكيّة في الحقيقة سيكون مطمئِناً لليابانيّين بنوعٍ خاصّ لأنّهم سيرون عرضاً «للقوّة الهائلة للولايات المتحدة على الأرض... ولأنّهم سيشعرون بقوّتنا على نحوٍ مباشر». وهذا هو بالتأكيد مثالٌ ممتازٌ على وجهة النظر «الواقعيّة» الصّحّيّة التي يُعجب بها «ايرڤان كريستول» أيّما إعجاب!

ولكن المرء قد يتساءل: لماذا نُلزم أنفسنا باستعمال الوسائل غير المباشرة مثل التجويع الجماهيريّ؟ ولماذا الإحجامُ عن القصف؟ إنّ هذه هي دون ريب الرسالةُ التي تتضمّنها الملاحظاتُ التي قدّمها سيادة الكاهن ر.ج. دي جايڤر (R.J. de Jaegher)، عضوِ معهد دراسات الشرق الأقصى في جامعة «سيتون هول»، إلى اللجنة ذاتها. فهو يوضّح أنّ الڤيتناميّين الشماليّين ـ شأنهم شأن جميع الشعوب التي عاشت في ظلّ الشيوعيّة ـ سيكونون «شديدي السعادة لأن يُقصفوا من أجل أن يصيروا أحراراً»! (**سياسة الولايات المتحدة تجاه آسيا**، ص ٣٤٥).

وبالطبع فإنّ بين السكّان الآسيويّين من يؤيِّد الشيوعيّين، غير أنّ هذا ليس إلّا أمراً قليل الأهميّة حسب «والتر روبرتسون» ـ مساعد

(*) **United States Policy Toward Asia** (Washington D.C: Governement Printing Office, 1966, p. 266) (وهو كتاب يتضمّن شهادات البعض أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي).

(*) غير أنّه ينبغي علينا، حرصاً على المنظوريّة النسبيّة، أن نذكر أنّ ألفرد روزنبيرغ [الألماني] ـ في عزّ لحظاته الوحشيّة ـ قد تحدّث عن إلغاء ثلاثين مليون سلافي، لكنّه لم يتحدَّث عن فرض حالة تجويع عامّة على ربع الجنس البشري! وبالمناسبة، فإنّ التشبيه الذي نطرحه هنا هو تشبيهٌ «غير مسؤول» على الإطلاق، من وجهة النظر التقنيّة لذلك التعبير الجديد الذي ناقشناه آنفاً. ذلك أن تشبيهنا يستند إلى الفرضيّة القائلة بأنّ عبارات الأمريكيّين وأعمالهم خاضعة ـ هي الأخرى ـ للمقاييس والتأويلات التي يخضع لها أيّ إنسان آخر.

وزير الخارجيّة لشؤون الشرق الأقصى بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٩ ـ في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجيّة ذاتها. فهو يطمئننا بأنّ «نظام پيپينغ... يمثّل أقلّ من ٣٪ من الشعب» (المصدر السابق، ص ٤٠٢)! تأمّلْ إذن ما أسعدَ حظَّ الزعماءِ الشيوعيّين الصينيّين الذين هم، بالمقارنة مع زعماء الڤيتكونغ، يمثّلون ـ بزعم «آرثر غولدبرغ» ـ حوالي «نصف بالمئة من شعب جنوبي ڤيتنام»(...)(!!)

أقول: بوجود «خبراء» كهؤلاء، فإنه يحسن بالعلماء والفلاسفة الذين تحدَّث عنهم «كريستول» أن يكتفوا برسم دوائرهم في الرِّمال!

***

وحين ظنّ «كريستول» أنّه انتهى من علاجِ مسألةِ انعدامِ الصلةِ السياسيّة بين حركة الاحتجاج الأمريكيّة على حرب ڤيتنام والموضوع المطروح، وجّه اهتمامه إلى السؤال عن دوافع تلك الحركة، وبشكلٍ عام، عن الأسباب التي دفعت طلّاباً وأساتذة «إلى خطّ اليسار» رغم الرخاء الاقتصاديّ العام ورغم وجود الإدارات الليبراليّة التي تطبّق نظام الرفاهة. فيقرّر أنّ تلك الأسباب «لغزٌ لم يستطعْ أيُّ عالمِ اجتماعٍ حتّى الآن أن يجيبَ عليه». ذلك أنّ هؤلاء الشبّان حين يكونون في وضعٍ اقتصاديّ مريح ويتمتّعون بمستقبلٍ جيّد فإنّ احتجاجَهم لا بدّ أن يكون لاعقلانيّاً في رأيه. إنّ ذلك الاحتجاج لا بدّ أن يكون [حسب زعمه] نتيجةً للسأمِ، وللشعورِ الزائد بالأمان، أو نتيجةً لشيءٍ آخر من هذا النوع.

هل يتظاهر الطلّاب بسبب السَّأَم وشعورهم الزّائد بالأمان، أم لأنّهم شرفاء ناقمون على سياسة دولتهم وتصاريح «خبرائها»؟

وقد تقفز إلى الذهن تعليلاتٌ أخرى لاحتجاجات التلامذة والأساتذة الأمريكان. فقد يكون هؤلاء أناساً شرفاء يحاولون أن يكتشفوا الحقيقةَ بأنفسهم بدل أن يرموا بمسؤوليّة ذلك على «الخبراء» أو الدولة، وقد تكون ردّةُ فعلهم على ما يكتشفونه ناقمةً. إن «كريستول» لا يرفض مثلَ هذه التعليلات، بل إنّها ـ ببساطة ـ غير واردة وغير جديرة بالتأمُّل [في رأيه]. وبشكل أدقّ، فإنّها عصيّة على التعبير: ذلك أنّ الخانات التي تتشكّل فيها (كالشرف والنقمة) هي ـ ببساطة ـ غيرُ موجودةٍ بالنسبة للعلماء الاجتماعيّين ذوي «العقول الواقعيّة»!

إنّ «كريستول» في هذا الانتقاص الضمني للقيم الثقافيّة التقليديّة، إنّما يعكس توجّهاتٍ منتشرةً إلى حدٍّ ما في الدوائر الأكاديميّة. وإنّي لا أشكُّ أنّ هذه التوجّهات هي، في جانب منها، نتيجةٌ لسعي العلوم الاجتماعيّة والسلوكيّة اليائس إلى تقليد السماتِ الطاغية للعلوم التي تحوز بحقٍّ مضموناً ثقافيّاً مميّزاً. إنّ بوسع كلِّ امرئٍ أن يكون فرداً أخلاقيّاً، معنيّاً بحقوق الإنسان ومشاكله؛ غير أنّ الأستاذَ الجامعي الخبيرَ المدرّبَ هو وحده من يقدر [بحسب منطق تلك العلوم] أن يعالج المشاكل التقنيّة بالوسائل «المصقولة»! إنّ مثل هذه المشاكل الأخيرة هي وحدها الهامّة أو الحقيقيّة [حسب ذلك المنطق]. ويقدّم الخبراء «المسؤولون» و«اللاايديولوجيُّون» النصيحةَ في المسائل التقنيّة، وأمّا المثقّفون «الايديولوجيُّون غير المسؤولين» فإنّهم يخطبون [خطباً رنّانة] في «المبادئ» ويتجشّمون عناء البحث في المبادئ والمسائل الأخلاقيّة وحقوق الإنسان، أو في مشاكل الإنسان والمجتمع التقليديّة، وكلّها أمورٌ لا تقدِّم بشأنها «العلومُ الاجتماعيّةُ والسلوكيّةُ» سوى البدهيّات. وكما هو واضحٌ فإنّ أولئك الأساتذة والطلاب [المعارضين] «العاطفيّين الايديولوجيّين» غيرُ عقلانيّين، لأنّهم حين يكونون في وضعٍ ماديٍّ جيّد وحين يحوزون القوّة فإنّه لا ينبغي عليهم أن يهتمّوا بمثل تلك الأمور!

إنّ هذا التموضع العلمي الزائف ليبلغ أحياناً مستويات تكاد تكون مَرَضيّة. تأمّلْ، على سبيل المثال، ظاهرة «هرمان كان» (H. Kahn). فقد شُجِبَ «كان» بسبب لاأخلاقيّته، لكنّه ـ في الوقت عينه ـ أُثْنِيَ عليه بسبب شجاعته! فحسب بعض الناس الذين ينبغي أن يكونوا أكثر اطّلاعاً ممّا هم عليه الآن [أمثال ستيوارت هيوز]، فإنّ كتاب «كان» **عن الحرب النوويّة الحراريّة** هو «بدون أدنى قيد واحدٌ من أعمال زماننا العظيمة». غير أنّ واقع الأمر أنّ كتابه هذا هو بالتأكيد واحدٌ من أفْرَغِ كُتُب زماننا، ويتجلّى هذا من خلال تطبيق المستويات الثقافيّة الخاصّة بأيّ منهجٍ معاصر، عليه، ومن خلال إرجاع بعض «استنتاجاته الموثّقة توثيقاً جيّداً» [حسب زعم هيوز] إلى «الدراسات الموضوعيّة» التي استقاها منها، ومن خلال تتبّع خطّ تفكيره حين يكون مثلُ هذا التتبّع ممكناً. فالحال أنّ «كان» لا يقدّم نظرياتٍ أو تفسيراتٍ أو فرضيّاتٍ تُمتَحَنُ بنتائجها، كما هي الحال في العلوم التي يسعى إلى تقليدها. بل إنّه، ببساطة، يقترحُ المصطلحات، ويقدِّم مظهراً كاذباً من العقلانيّة. وحين يقدِّم استنتاجاتٍ معيّنة تتعلّق بالإجراءات السياسيّة، فإنّه لا يدعمها إلّا بملاحظاتٍ نابعة عن سلطة قائلها (ex cathedra) من غير أن يُوحي حتّى بأيّ سندٍ لها (فهو يقول مثلاً إنّ كلفةَ الدفاع المدني يجب ألّا

تتخطّى الخمسةَ بلايين دولار سنوياً لئلّا نستفزَّ الروسَ؛ لكنّه لا يقول لماذا لا تكون الكلفةُ خمسين بليوناً أو خمسةَ دولارات). وما هو أبلغُ من ذلك أنّ «كان» يعي بوضوح ذلك الفراغَ في بحثه؛ ففي هنيهاته الأكثرَ حكمةً يكتفي بالقول أنْ «ليسَ ثمَّةَ من سببٍ لأن نعتقد بأنّ النماذجَ المصقولة نسبيّاً هي أكثر تعرّضاً لأن تكون أشدَّ تضليلاً من التشبيهات والنماذج الأبسط التي تُستخدم بمثابة عَوْنٍ للحكم [على قضيّة]». والحقّ أنّه ليسهل على أولئك الذين ينحرف حسُّ الدعابة عندهم إلى مداه المميت أن يلعبوا لعبةَ «التفكير الاستراتيجي» على طريقة «كان»، فيثبتوا ما شاء لهم أن يثبتوه. فواحدٌ من افتراضات «كان» الأساسيّة، مثلاً، هو أنّ «هجوماً مباغتاً تُكَرَّس لَهُ جميعُ الإمكانات لمقاومة الأهداف المعادية سيكون من اللاعقلانيّة بحيث أنّ مثل ذلك الهجوم لن يتمّ على الأرجح، إلّا إذا كان صنّاع القرار السوفيات يفتقرون افتقاراً لا يُصدّق إلى العقل أو كانوا مجانين حقّاً». غير أنّ باستطاعة المرء أن يُثبت عكس ما يقوله «كان»، وذلك باعتماد المنطق التالي:

- المقدّمة المنطقيّة الأولى: أن يكون صنّاعُ القرار الأمريكيُّون يفكّرون حسب الخطوط التي رسمها «هرمان كان».
- المقدّمة المنطقيّة الثانية: أن يظنّ «كان» أنّه من الأفضل للمرء أن يكون شيوعيّاً من أن يكون ميّتاً.
- المقدّمة المنطقيّة الثالثة: إذا ردّ الأمريكيُّون بهجومٍ مباغتٍ شاملٍ فإنّ الجميع سيموتون.
- النتيجة: لن يردّ الأمريكيُّون بهجومٍ مباغتٍ شاملٍ، ولهذا فإنّ هذا الهجوم ينبغي أن يُشنّ من دون أيّ تأخير.

بل إنّ باستطاعة المرء أن يذهب بالطرح خطوةً أخرى فيقول: إنّ الروس لم يشنّوا هجوماً شاملاً، فهم إذن ليسوا عقلانيّين، ولهذا فليس «للتفكير الاستراتيجي» أيّ معنى، ولهذا فـ . . .

غير أنّ كلّ هذا هو بالطبع هُراء، لكنّه هُراءٌ مختلف عن هُراء «كان» من حيث أنّ الهُراء الأوّل أشدُّ تعقيداً بقليل من جميع ما نكتشفه في عمل «كان»! إنّ ما يلفت النظر هو أنّ أشخاصاً جدّيّين يحملون سخافاتِ «كان» تلك محملَ الجدّ، ويعود ذلك - بلا شكّ - إلى قناعها الذي يوهم بالواقعيّة والعلم.

* * *

ثمّة حقيقةٌ غريبةٌ ومحزنةٌ هي أنّ «الحركة المناهضة للحرب» كثيراً ما تقع ضحيّةً لإشكالاتٍ مماثلة. ففي خريف ١٩٦٥ مثلاً، انعقَدَ مؤتمرٌ عالميٌّ عن «المنظورات البديلة للوضع في ڤيتنام» ووَزَّعَ كتيّباً على المشاركين المحتملين يعرض فيه افتراضاته. كانت الخطّة تقضي بإنشاء فرق عمل دراسيّة تمثّل ثلاثةَ «أنواعٍ من التقاليد الثقافيّة»:

١ - التخصّص ببلدان معيّنة؛ ٢ - «النظرية الاجتماعيّة، مع تركيزٍ خاصّ على النظريات المعنيّة بالنظام العالمي، والتغيير الاجتماعي والتنمية، والصراع وحلّ الصراع، أو الثورة»؛ ٣ - «تحليل السياسة العامّة في إطار حقوق الإنسان العامّة المستندة إلى مختلف التقاليد اللاهوتيّة والفلسفيّة والإنسانيّة». وأمّا التقليد الثاني فيقدّم «اقتراحاتٍ عامّةً نابعةً من النظريّة الاجتماعيّة ومستندةً إلى معلومات تاريخيّة أو مقارنة أو اختباريّة»، وأمّا التقليد الثالث فيقدّم «الإطارَ العام الذي تُطرحُ من خلاله أسئلةُ قيميّة أساسيّة، وعلى أساسهُ تُحَلَّلُ النتائج الأخلاقيّة للأفعال المجتمعيّة». ولقد كان المؤتمرون يأملون في أنّهم قد يستطيعون «بمقاربتهم مسائلَ السياسةِ الأمريكيّة في ڤيتنام من المنظورات الأخلاقيّة التي تقوم بها الأديانُ العظمى جميعُها والأنظمةُ الفلسفيّة، أن يجدوا حلولاً أكثر انسجاماً مع القيم الإنسانيّة الأساسيّة من تلك التي آلت إليها سياسةُ أميركا الحاليّة في ڤيتنام». وباختصار، فإنّ الخبراء في شؤون القِيَم (أي الناطقين بلسان الأديان العظمى والأنظمة الفلسفيّة) سيقدّمون [حسب خطّة مؤتمر المعارضين] رؤًى ناقدةً جوهريّةً إلى المنظورات الأخلاقيّة، في حين يقدّم الخبراءُ في النظريّةِ الاجتماعيّة اقتراحاتٍ أثبتت الاختباراتُ صحّتَها ويقدّمون إلى جانبها «نماذجَ عامّةً من الصّراع». ويؤمّل المؤتمرون أن تنبثق من ذلك التفاعل بين التقاليد سياساتٌ جديدة، وذلك سيتمّ - حسبما هو مفترض - من خلال تطبيق معايير المنهج العلمي.

غير أنّه يبدو لي أنّ المسألة الوحيدة القابلة للنقاش ههنا هي أيُّ الخيارَيْن سيكون أكثر إثارة للضحك: أن نلجأ إلى الخبراء في النظريّة الاجتماعية لكي نستقي منهم الاقتراحاتِ العامّةَ المثبّتة، أم نلجأ إلى الاختصاصيّين في الأديان الكبرى والأنظمة الفلسفيّة لكي نستقي منهم رؤىً نافذة إلى القيم الإنسانيّة الأساسيّة؟!

> إنّ الزعم بأنّ هناك اعتبارات ومبادئ محدّدة أعصى من أن يفهمها «غير المختصّ» لهو سُخْفٌ غير جديرٍ بالتعليق!

إنّ ثمّة الكثيرَ ممّا يمكن قوله زيادةً على ما قلناه في ذلك الموضوع. لكنّي لن أواصل الحديث فيه، بيْد أنّي أودّ ببساطة أن أشدّد على

الفكرة التالية ـ وهي لا شكّ واضحة ـ ومفادها أنّ «عبادة الخبير» إنّما تخدم من يقترحها لكنّها في الوقت ذاته أمرٌ مخادع. فمن الواضح أنّ على المرء أن يتعلّم من العلوم الاجتماعيّة والسلوكيّة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً؛ ومن الواضح أنّ تلك العلوم جديرةٌ بأن تُطلَبَ بأقصى جديّةٍ ممكنة. غير أنّ الأمر سيكون مشؤوماً وشديد الخطورة إن لم تُقبَلْ تلك العلومُ أو يُحكم عليها باعتبار وقائعها الموضوعيّة الخاصّة وبحسب إنجازاتها الحقيقيّة لا المزعومة. وبتحديد أكثر، فإن كان ثمّة من إطارٍ نظريّ ممتَحَنٍ ومُثبَت يسري على المواقف [التي ينبغي اتخاذها] حيال الأمور الخارجيّة، أو يسري على سبل حلّ الصراع المحليِّ أو العالمي، فإنّ وجودَه قد أُبقي في حرزٍ حريز! وأمّا بالنسبة للوضع في ڤيتنام فإنّ أولئك الذين يعتبرون أنفسهم «خبراء» قد فشلوا على نحوٍ فريد في إشهار زعمهم بأنّهم يحوزون المبادئ أو المعلوماتِ التي من شأنها أن تبرّر ما تقومُ به الحكومةُ الأمريكيّة في ذلك البلد التعيس. وأمّا بالنسبة لأيّ إنسان يملك أدنى اطّلاع على العلوم الاجتماعيّة والسلوكيّة (أو «العلوم المتعلّقة بالحكم»)، فإنّ الزعم بأنّ ثمّة اعتباراتٍ ومبادئ محدّدة أعصى من أن يفهمها غيرُ المختصّ لهو ـ ببساطة ـ سخفٌ غيرُ جدير بالتعليق! (. . .)

* * *

إنّ الاستنتاج بأنّ هناك نوعاً من الإجماع في صفوف المثقّفين الّذين توصّلوا إلى النفوذ والبحبوحة أو الّذين يشعرون بأنّهم قادرون على التوصُّل إليهما من خلال «قبولهم بالمجتمع كما هو» ومن خلال الدعوة إلى القِيَم التي «يجلّها» هذا المجتمع ـ إنّ ذلك الاستنتاج لهو من الأمور التي يمكن أن يُقدّم لها المرءُ ما يسندها. وإنّه لمن الصحيح أيضاً أنّ ذلك الإجماع يتجلّى أكثر ما يتجلّى في صفوف الخبراء الأكاديميّين الذين يَحُلّون اليوم مكانَ من كانوا في الماضي مثقّفين «عائمين في الفضاء» [أحراراً من كُلّ قيد] (free - floating intellectuals). ويبني أولئك الخبراء الأكاديميُّون في الجامعات «تقنيّاتٍ خاليةً من التقييم [الإيجابي أو السلبي]» تهدف إلى حلّ المشاكل التقنيّة التي تبرزُ في المجتمع المعاصر، متّخذين حيالها «موقفاً مسؤولاً» بالمعنى الذي تحدّثنا عنه سابقاً. إنّ ذلك الإجماع في صفوف الخبراء الأكاديميّين «المسؤولين» هو المعادل المحلّي لذاك الذي يطرحه ـ على الساحة العالميّة ـ أولئك الذين يبرّرون استخدامَ القوّة العسكريّة الأمريكيّة في آسيا ـ بغضّ النظر عن الكِلفة البشريّة ـ على أرضيّة الحاجة إلى احتواء «توسّع الصين» (وهو توسّع فرضيّ بالتأكيد في الوقت الحاضر)، والحاجة إلى هَزْمِ الثورات القوميّة الآسيويّة أو منعها من الانتشار على أقلّ تقدير. ويبدو الشبهُ أوضح حين نتمعّن في السبل التي يُصاغ ذلك الاقتراحُ عبرها. فـ «ونستون

> قال تشرشل: «حُكم العالم يجب أن يكون في يد الأمم الشبعانة، لأنّه لو كان في يد الأمم الجائعة فإنّ الخطر سيكون ماثلاً على الدوام».

تشرشل» قد خطّ، بوضوحه المعتاد، الموقفَ العامّ في ملاحظةٍ وجّهها لزميله آنذاك جوزيف ستالين في طهران عام ١٩٣٤ إذْ قال: «إنّ حُكْمَ العالم يجب أن يُسلَّم إلى الأمم الشبعانة التي لا تبتغي زيادةَ أيِّ شيءٍ إلى ما تمتلكه. أمّا لو كانَ حكمُ العالم في يد الأمم الجائعة فإنّ الخطر سيكون ماثلاً على الدوام. غير أنّ أياً منّا لا يملك سبباً يدعوه للبحث عن الزيادة. وسوف يتمّ الحفاظ على السلام بفضل شعوبٍ تعيش على طريقتها ولا تمتلك الطموح. إنّ قوّتنا قد وضَعَتنا فوق الآخرين. وإنّنا أشبهُ برجالٍ أغنياء يعيشون بسلام في بيوتهم» (راجع كتاب تشرشل: **الحرب العالميّة الثانية**، الجزء الخامس، ١٩٥١، ص ٣٨٢، منشورات هاوتن ميفلين في بوسطن).

ولكي نحصل على ترجمةٍ لخطاب تشرشل الكتابيّ (Biblical) بلغة العلوم الاجتماعيّة المعاصرة، فإنّ بمكنتنا النظرَ إلى شهادة «شارلز وولف» ـ الاقتصادي العالي الرتبة في شركة «راند» ـ أمام لجنة الكونغرس التي تحدّثنا عنها آنفاً. يقول وولف:

«أشكُّ في أنّ مخاوفَ الصين من التطويق ستُلغى أو تخفَّف في المستقبل البعيد. لكنّي آمل أن يكون ما نفعلُهُ في جنوبي شرقي آسيا عَوْناً على تنمية قدرٍ من الواقعيّة والرغبة في التعايش مع تلك المخاوف داخل السياسة الصينيّة، يفوقُ رغبةَ الصين في إطلاق العنان لتلك المخاوف من خلال دعمها الحركاتِ التحرّرية، وهي حركاتٌ يجب الإقرار بأنّها تعتمد على أكثر بكثير من مجرّد الدعم الخارجي. . . إنّ السؤال العملاني أمام السياسة الخارجيّة الأمريكيّة ليس عمّا إذا كان ممكناً محوُ تلك المخاوف أو تلطيفها على نحوٍ كبير، بل إنّ السؤال هو عن إمكانيّة مواجهة الصين بنظامٍ من الحوافز، ومن المكافآت والغرامات، ومن الدوافع التي تجعلها راغبةً في

التعايش مع تلك المخاوف» (**السياسة الأمريكيّة تجاه آسيا**، ص ١٠٤).

وقد أضاف «توماس شيلينغ» تفسيراً أبعد لما ذكره وولف حين قال: «إنّ ثمّة تجربة متصاعدة يستطيع الصينيُّون أن يستفيدوا منها، ومؤدّاها أنّه إنْ كان من الممكن أنْ تكون الولايات المتحدة راغبةً في تطويقهم أو في حماية المناطق المجاورة منهم، فإنّها مستعدّة ـ على الرغم من ذلك كلّه ـ لأنْ تكون مسالمةً إنْ كانوا هم كذلك» (المصدر السابق، ص ١٠٥).

وباختصار فإنّ الأمريكيّين [حسب شيلينغ وأضرابه] مستعدّون للعيش بسلام ضمن مسكنهم هم ـ وهو مسكنٌ موسَّع كذلك! بل إنّ الأمريكيّين ليشعرون بالإهانة حين تأتيهم الأصواتَ غيرُ الجليلة قادمةً من أحياء الخدم! فلو حاولتْ حركة ثوريّة فلاّحيّة أن تحقّق الاستقلال عن الهيمنة الأجنبيّة، أو أن تقلب البُنى شِبهَ الإقطاعيّة التي تدعمها القوى الغربيّة، ولوْ رفض الصينيُّون بـ «لاعقلانيّةٍ» التجاوبَ الملائم مع برنامج التعزيز الذي أعددناه لهم، أو اعترضوا على أن يتمّ تطويقهم من قبل «الرجال الأغنياء» اللُّطفاء المحبّين للسلام الذين يتحكّمون بالمناطق المتاخمة لحدودهم ويعتبرون ذلك حقّاً طبيعيّاً لهم، لو حدث ذلك كلّه فإنّه ينبغي على الأمريكيّين [حسب منطق شيلينغ وأضرابه كذلك] أن يردُّوا على مثل تلك الروح الحربيّة بالقوّة المناسبة!

هذه العقليّة هي التي تفسّر الصراحةَ التي تُدافع بها حكومةُ الولايات المتحدة ويُدافع بها أنصارُها الأكاديميُّون عن الرفض الأمريكي للسماح بقيام تسويةٍ سياسيّةٍ في ڤيتنام على المستوى المحلّي، تسويةٍ تستند إلى التوزيع الفعلي للقوى السياسيّة. فخبراء الحكومة أنفسهم يقرّون صراحةً بأنّ جبهة التحرير الوطني هي «الحزب السياسي الوحيد في ڤيتنام الجنوبيّة الذي يتمتّع بقاعدة شعبيّة حقيقيّة» (راجع كتاب «دوغلاس پايك» **الڤيتكونغ**، ١٩٦٦، ص ١١٠)؛ ويقرّون بأنّ جبهة التحرير الوطني «قد قامت بمسعى واعٍ وضخم من أجل توسيع المشاركة الشعبيّة في أمور السياسة ـ وإن تمّ التلاعب بتلك المشاركة ـ على المستوى المحلّي بحيث يتمّ إشراك الناس في ثورة تتمتّع باكتفاءٍ ودعمٍ ذاتيَّيْن» (المصدر السابق، ص ٣٧٤)؛ ويقرّون كذلك بأنّ ذلك المسعى قد كان من النجاح بحيث أنّ أيّاً من الأحزاب السياسيّة «باستثناء البوذيّين، ربّما، لم يعتبر ذاتَه مساوياً في الحجم والقوّة لجبهة التحرير بحيث يُخاطر في الدخول في ائتلافٍ سياسيّ مخافة أن يبتلع الحوتُ المِنَّوة»(*) (المصدر السابق، ص ٣٦٢). علاوة على ذلك فإنّ خبراء الحكومة يسلِّمون بأنّ جبهة التحرير الوطني قد أصرّت على أنّ الصراع ـ في غياب القوة الأمريكيّة العسكريّة الهائلة ـ يجب أن يكون «على المستوى السياسي، وأصرّت كذلك على أنّ استخدام القوّة العسكريّة هو أمرٌ غير مشروع في حدّ ذاته... ذلك أنّ ساحة الوغى [في رأي الجبهة] يجب أن تكون عقولَ الفلاّحين الڤيتناميّين وولاءاتهم، ويجب أن تكون الأفكارُ هي الأسلحة» (المصدر السابق، ص ٩١ ـ ٩٢). كما أنّ خبراء الحكومة يقرّون على نحوٍ مماثل بأنّ المساعدة القادمة من هانوي قد كانت ـ حتّى منتصف عام ١٩٦٤ ـ محصورةً إلى حدٍّ كبير في مجالين اثنيْن: «المهارة العقائديّة والموظّفين القياديّين» (ص ٣٢١). والوثائق المصادَرَة لجبهة التحرير تُقابِل بين «تفوُّق العدوّ العسكري» و«تفوّق الڤيتناميّين السياسي» (ص ١٠٦)، مثبتةً إثباتاً تامّاً تحليلَ الناطقين الرسميّين العسكريّين الأمريكيّين الذي يعرّفون المشكلة بالتالي: «كيف يمكن أن نحتوي، بقوّتنا العسكريّة الضخمة وقوّتنا السياسيّة الضعيفة، عدوّاً يمتلك قوّةً سياسيّةً هائلة وقوةً عسكريّة متواضعة؟» (جان لاكوتور، **ڤيتنام بين هدنتيْن**، نيويورك ١٩٦٦، ص ١٨٨).

وعلى نحوٍ مماثل فإنّ أبرز نتيجة خلص إليها كُلٌّ من مؤتمر هونولولو في شباط ١٩٦٦ ومؤتمر مانيلا في تشرين الأوّل من العام نفسه قد كانت الاعتراف الصريح من قبل موظّفين عالي الرتبة في حكومة سايغون بأنّهم ـ حسب كلمات «شارلز مور» ـ «لن يحتملوا حلاًّ سلميّاً يُبقي على بنية الڤيتكونغ السياسيّة، حتى لو حُلّت وحدات الڤيتكونغ القتاليّة»، وبأنّهم «غير قادرين على أن ينافسوا الشيوعيّين الڤيتناميّين من الناحية السياسيّة» (**النيويورك تايمز**، شباط ١٩٦٦). ويواصل «مور» قائلاً إنّ الڤيتناميّين [حلفاء الولايات المتحدة] يُطالبون بـ «برنامج صلح» يكون «في صلبه تهديمُ البنية السياسيّة السرّيّة للڤيتكونغ وبناء نظام حديدي من السيطرة

> شكل الحكم في أيّ مجتمع غير مهمّ في رأي الإدارة الأمريكيّة مادام ذلك المجتمع «منفتحاً»... على الاختراق الاقتصادي الأمريكي أو السيطرة السياسيّة الأمريكيّة!

(*) سمك أوروبي صغير.

السياسيّة الحكوميّة على الشعب». وينقل المراسل الصحفي ذاتُه من مانيلا في ٢٣ تشرين الأوّل حديثاً لمسؤول ڤيتنامي جنوبي [موالٍ للأمريكان] يقول فيه: «بصراحة، لسنا من القوّة بحيث ننافسُ الشيوعيّين على أساسٍ سياسيّ محض. فهم منظّمون ومنضبطون، وأمّا الوطنيّون غير الشيوعيّين فليسوا كذلك: ذلك أنْ ليستْ لنا أحزابٌ سياسيّةٌ كبيرةٌ حسنة التنظيم ولا وحدة تجمع بيننا بعد. ولهذا فإنّنا لن نستطيع أن نُبقي على الڤيتكونغ»! والحقّ أنّ المسؤولين في واشنطن يفهمون ذلك الوضع فهماً جيّداً جدّاً. فها إنّ الوزير «راسك» يقول «إنْ أتى الڤيتكونغ إلى طاولة المفاوضات كشركاء كاملين فإنّهم سيكونون قد نجحوا ـ بمعنى من المعاني ـ في تحقيق الأهداف التي تعهّدت الولايات المتحدة وڤيتنام الجنوبيّة بمنعها» (كانون الثاني ١٩٦٦). وشبيه بذلك ما يكتبه «ماكس فرانكل» من واشنطن: «إنّ التسوية لا تحظى بالرضى هنا، لأنّ الإدارة الأمريكيّة قد استنتجت منذ زمنٍ طويل أنّ القوى غير الشيوعيّة في ڤيتنام الجنوبيّة لن تستطيع أن تعيش طويلاً في ائتلافٍ سايغوني مع الشيوعيّين. ولهذا السبب وحده ـ لا بسبب حسّ بروتوكوليّ بالغٍ في التحجّر ـ فقد رفضت واشنطن بثبات أن تتفاوض مع الڤيتكونغ أو أن تعترف بهم بوصفهم قوّة سياسيّة مستقلّة» (**النيويورك تايمز**، ١٨ شباط ١٩٦٦).

وباختصار فإنّنا [نحن الأمريكيّين] سنأذن ـ وبرحابةِ صدر! ـ لممثّلي الڤيتكونغ بحضور جلسات المفاوضات، ولكنّنا لن نفعل ذلك إلّا حين يوافقون على أن يعرّفوا أنفسهم بوصفهم عملاء قوّة أجنبيّة فيخسروا بذلك الحقّ في الاشتراكِ في حكومة ائتلافيّة، وهو الحقّ الذي ما فتئوا يُطالبون به منذ ستّ سنوات. ونحن نعلم حقّ العِلم أنّ مندوبي الولايات المتحدة في أيّ ائتلاف تمثيلي لن يستطيعوا البقاءَ يوماً واحداً بدون دعم الأسلحة الأمريكيّة. ولهذا فإنّ على الولايات المتحدة [بحسب منطق الموالين للسياسة الأمريكيّة] أن تزيد من حجم قوّتها وأن تقاوم المفاوضاتِ ذاتَ المعنى إلى اليومِ الذي تستطيع فيه حكومةٌ ڤيتناميّةٌ تابعة أن تفرض سيطرةً عسكريّةً وسياسيّةً على شعبها. لكنّ ذلك اليوم قد لا يبزغ أبداً: فقد أشار «ويليام باندي» إلى أنّ الأمريكيّين لن يكونوا متأكّدين أبداً من أَمْنِ جنوبي شرقي آسيا «التي انسحب منها الوجودُ الغربي»؛ ولذا فإذا كان لنا أن «نفاوض من أجل حلولٍ تندرج تحت عنوان التحييد» فإنّ ذلك يعادل استسلامنا للشيوعيّين (راجع مقالته في كتاب «الاستيريبوكان» المَعْنَوَن **الصين وسِلْم آسيا**، نيويورك، ١٩٦٥، ص ٢٩ ـ ٣٠). وتبعاً لهذا المنطق فإنّ على ڤيتنام الجنوبيّة أن تبقى قاعدةً عسكريّةً أمريكيّةً إلى الأبد!

إنّ جميع تلك الأقوال لتبدو معقولةً إنْ نحن قبلنا بالفرضيّة السياسيّة الأساسيّة القائلة بأنّ على الولايات المتحدة ـ ذاتِ الاهتمام العريق بحقوق الضعفاء والمضطهدين، وذات الرؤية الفريدة النافذة إلى نهج التنمية الملائم للدول المتخلّفة ـ أن تمتلك الشجاعة والثبات في فرض إرادتها بالقوّة، إلى أن يأتي زمنٌ تكون فيه الأمم الأخرى مستعدّةً لقبول هذه الحقائق أو أن تفقد الأمل... هكذا وببساطة!

* * *

ولئن كانت مسؤوليّة المثقّف أن يُصرّ على قول الحقيقة، فإنّ واجبَه كذلك أن يرى إلى الأحداث من منظورها التاريخي. ولهذا فإنّ على المرء أن يُثني على إصرار وزير الخارجيّة على أهميّة الاستعارات التاريخيّة، كاستعَارة ميونيخ مثلاً: فلقد أثبتت تلك الحادثة أنّ أمةً قويّةً وعدوانيّة وتمتلك إيماناً متعصّباً بقدرها الجليّ [يعني ألمانيا النازيّة] ستَعْتَبِر كُلَّ نصرٍ وكُلَّ توسيعٍ لقوّتها وسلطتها تمهيداً لعملٍ آخر. وقد عبّر عن الأمر تعبيراً جليّاً السيد «أرلي ستيڤنسون» حين تحدّث عن «الطريق القديمة التي تدفع بموجبها

التفريق بين عدوانيّة الإمبرياليّة الليبراليّة الأمريكيّة وعدوانيّة ألمانيا النازيّة تفريقٌ أكاديميّ فحسب بالنسبة لفلّاح ڤيتناميّ يُسمَّم بالغاز أو يُحوَّل إلى رماد!

القوى المتوسّعةُ أبواباً أكثرَ فأكثر، مؤمنةً بأنّها ستُفتح لامحالة، إلى أن تُصبح المقاومة عند الباب الأخير أمراً لا يمكن تجنُّبه فتندلع إذّاك حربٌ كبيرة». وهنا يتجلّى خطرُ الاسترضاء، على نحو ما يثابر الصينيُّون على إخبار الاتحادِ السوڤياتي من دون كلل، حين يزعمون بأنّ هذا الأخير يقوم بدور «شامبرلين» أمام «هتلر» الأمريكيّين في ڤيتنام. وبالطبع فإنّ عدوانيّة «الامبرياليّة الليبراليّة» ليست كعدوانيّة ألمانيا النازيّة، على الرغم من أنّ التفريق بينهما قد يبدو أكاديميّاً فحسب بالنسبة لفلّاح ڤيتنامي يُسمَّمُ بالغاز أو يُحَوَّلُ إلى رماد! إنّ الأمريكيّين لا يريدون أن يحتلّوا آسيا، وإنّما يريدون ـ حسب السيد «وولف» ـ «أن يساعدوا الدول الآسيويّة على التقدُّم على طريق التحديث الاقتصادي بوصفها مجتمعاتٍ منفتحة ومستقرّة يكون دخولنا إليها ـ دولةً ومواطنين أفراداً ـ حُرّاً وسلساً». إنّ صياغة ما

قاله «وولف» تبدو أمراً مناسباً: فالتاريخ الحديث يبيّن أنّ شكلَ الحكم في بلدٍ ما لا يهمّ كثيراً بالنسبة لنا [نحن الأمريكان] مادام «مجتمعاً منفتحاً» حسب فهمنا الخاص لمصطلح «منفتح» ـ أي مادام مجتمعاً منفتحاً على الاختراق الاقتصادي الأمريكي أو السيطرة السياسيّة الأمريكيّة. ولئن كان من اللزام أن نقتربَ من شفير المذبحة في ڤيتنام وصولاً إلى تحقيق «الانفتاح»، فإنّ ذلك سيكون الثمن الذي ينبغي علينا دفعُه دفاعاً عن «الحرّيّة» و«حقوق الإنسان»!...

***

[ثمّ يتحدّث تشومسكي عن الهند مثالاً على «المجتمع المنفتح» الذي تطمح الولايات المتحدة للدخول إليه اقتصاديّاً، وكيف أنّ الهند رضخت لعمليّة «اللبرلة» مقابلَ حصولها على الدعم الخارجي الأمريكي بشكل خاصّ وذلك عبر البنك العالمي، وكيف أنّ رجال الأعمال الأمريكان أصرّوا على إدخال بعض المواد الأوّليّة الأمريكيّة إلى الهند رغم توفّر خامها في الهند. ثمّ يقول]:

سياسة الأمريكان الخارجيّة تذكّر بسياسة الإنجليز تجاه مصر والهند، وبسياسة اليابان تجاه شمالي الصين.

وإذ تسعى الولايات المتحدة إلى «مساعدة» الدول الأخرى على التقدّم على درب «الانفتاح» من غير أن يكون في «نيّتها» التوسّعُ الجغرافي، فإنّها [أي الولايات المتحدة] لا تنطلق من فراغ. وقد وصف «هانس مورغنتاو» بجدارة سياسةَ الأمريكان التقليديّة تجاه الصين بأنّها سياسة تحبِّذ «ما يمكن أن يسمّيه المرء حرّيّة التنافس على استغلال الصين» (**سياسة الولايات المتحدة تجاه آسيا**، ص ١٢٨). والواقع أنّ ثمّة قوى امبرياليّة قليلة قد كانت لها مطامع جغرافيّة ظاهرة. فالبرلمان البريطاني كان قد أعلن عام ١٧٨٤ أنّ «السعي إلى تطبيق برامج احتلاليّة وتوسيع السيطرة على الهند يُعتبران من الإجراءات المعارِضة لإرادة الهند وشرفها وسياستها»؛ غير أنّ احتلال الهند لم يلبث أن تمّ بعد فترةٍ قصيرةٍ من ذلك الإعلان! وما هو إلاّ قرن حتّى أعلنت بريطانيا نواياها تجاه مصر تحت شعار «التدخّل، الإصلاح، الانسحاب»؛ وإنّه لا يبدو من الضروري السؤال عن أيّ قسمٍ من أقسام ذلك الشعار/الوعد قد تحقّق في غضون نصف القرن الذي تلا! وفي عام ١٩٣٦، وعشيّة الأعمال العدوانيّة في شمالي الصين، أعلن اليابانيُّون «مبادئهم الأساسيّة في السياسة القوميّة»، وتضمّنت هذه المبادئ استخدامَ الأساليبِ المعتدلة والسلميّة لبسط قوّة اليابان، ولنشر التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ولاستئصال تهديد الشيوعيّة، ولتصحيح السياسات العدوانيّة للقوى الكبرى، ولتأمين وضع اليابان بوصفها القوّة المحافظة على الاستقرار في آسيا الشرقيّة؛ بل إنّ الحكومة اليابانيّة في عام ١٩٣٧ ذاته، لم تكن لديها ـ حسب زعمها ـ «خططٌ توسّعيّة تجاه الصين»!

وباختصار، فإنّ الأمريكان [بسياستهم وأقوالهم تجاه ڤيتنام] كانوا يسلكون درباً سبق أن سلكه كثيرون غيرهم من قَبْلُ!

وسيكون من المفيد أن نتذكّر، بالمناسبة، أنّ الولايات المتحدة كانت راغبةً حتّى عام ١٩٣٩ في التفاوض على معاهدةٍ تجاريّةٍ مع اليابان وفي الوصول إلى تسوية مؤقّتة إن استطاع اليابان «أن يغيّر تصرُّفاته وممارساته حيال حقوقنا ومصالحنا في الصين» حسب كلمات الوزير «هال». صحيح أنّ قصف شانغكينغ واغتصاب نانكينغ كانا أمريْن بغيضيْن، لكنّ ما يهمّنا [نحن الأمريكان] كان حقوقنا ومصالحنا في الصين، على نحو ما رأى بوضوحٍ الرجالُ «المسؤولون غير الهستيريّين» آنذاك. لقد كان إغلاقَ اليابان لـ «الباب المفتوح» هو الذي أدّى بالنتيجة [حسب الولايات المتحدة] إلى الحرب الپاسيفيكيّة، تماماً مثلما قد يؤدّي إغلاقُ الصين الشيوعيّة لـ «الباب المفتوح» على الأرجح إلى الحرب الپاسيفيكيّة الثانية والأخيرة بدون شكّ.

وغالباً ما تُعطي عباراتُ «الخبراء التقنيّين» المخلصة والمتفانية رؤيةً نافذةً مدهشةً إلى التوجّهات الثقافيّة التي تقبع في خلفيّة الوحشيّة التي شهدناها في ڤيتنام وغيرها. تأمَّلْ، على سبيل المثال، التعليقَ التالي للعالم الاقتصادي «ريشارد ليندهولم» عام ١٩٥٩ حين عبّر عن خيبته من فشل التنمية الاقتصاديّة في «ڤيتنام الحرّة» بقوله: «إنّ ما يقرّر استخدام المساعدة الأمريكيّة هو كيفيّة استخدام الڤيتناميّين لمداخيلهم ومدّخراتهم. إنّ كونَ جزءٍ كبير من الواردات الڤيتناميّة المموّلة بفضلِ المساعدات الأمريكيّة هو إمّا بضاعة استهلاكيّة وإمّا موادُّ هامّ تُستخدم مباشرةً من أجل استيعاب حاجات المستهلك، لهو دليلٌ على أنّ الشعب الڤيتنامي يرغب في اقتناءِ تلك المواد؛ فلقد عبّر هذا الشعب عن رغبته هذه باستعداده لدفع قروشه من أجل شرائها (راجع الكتاب الذي أشرف عليه «ليندهولم» وعنوانه: **ڤيتنام: الأعوام الخمسة الأولى**، ١٩٥٩، ص ٣٢٢).

المثقّفون يُنتجون الخِدَع التي ستستخدمها حكومتنا لتبرير «الدفاع» التالي عن الحرّيّة في بلدٍ آخر!

وباختصار فإنّ الشعب الڤيتنامي يرغب [حسب ليندهولم] في اقتناء سيّارات البويك ومكيّفات الهواء، بدلاً من أدوات تكرير السكّر ومعدّات بناء الطرق، على نحو ما أثبت ذلك الشعب في سوق الاقتصاد الحرّ! وأيّاً يكن أسفنا على الخيار «الحرّ» الذي اختاره ذلك الشعب، فإنّ علينا [حسب ليندهولم] أن نسمح له به! وبالطبع فإنّ في ڤيتنام أيضاً حيواناتٍ تمشي على قدمين وتشكّل عبئاً يتعثّر المرءُ به في المناطق الريفيّة، ولكنّ تلك الحيوانات ـ على نحو ما سيكون بمقدور أيّ تلميذ «مختصّ» في العلوم السياسيّة أن يوضح ـ ليست جزءاً من النخبة «المسؤولة التحديثيّة» وهي، لذلك، لا تملك إلّا شبهاً بيولوجيّاً سطحيّاً بالجنس البشري!!

وإلى حدٍّ ليس بالقريب، فإنّ أفكاراً كتلك هي التي تكمن خلف المجازر في ڤيتنام. والأفضل لنا أن نتصدّى لتلك الأفكار بصراحة كي لا نجد حكومتنا تسوقنا إلى «الحلّ النهائي» في ڤيتنام وفي ڤيتنامات أخرى كثيرةٍ بعدها!

***

واسمحوا لي أخيراً أن أعود إلى «ماكدونالد» ومسؤوليّة المثقّفين. فماكدونالد يورد مقتطفاتٍ من مقابلةٍ أُجريت مع صرّاف رواتب في معسكر تصفية، فإذا بذلك الصرّاف يجهش بالبكاء حين يعلم أنّ الروس سيشنقونه. ويسأل: «لماذا يفعلون ذلك؟ ماذا فعلتُ؟». ويخلص ماكدونالد إلى القول: «وحدهم أولئك الراغبون في مقاومة السلطة حين تصطدم إلى حدٍّ بعيدٍ لا يُحتمل بمعيارهم الأخلاقي الشخصي، وحدهم هم من يملكون الحقَّ في إدانة صرّاف الرواتب». إنّ سؤال «ماذا فعلتُ؟» لهو سؤال جديرٌ بأن نطرحه على أنفسنا، فيما نحن نقرأ كلَّ يومٍ عن فظاعاتٍ جديدة تحدثُ في ڤيتنام، وفيما نحن نُنْتِج أو نَتفوَّهُ أو نتحمَّلُ الخِدَعَ التي ستستخدمها حكومتنا لتبرير «الدفاع» التالي عن الحرّيّة!